

Distr.: General
13 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٩٠ و ٩٢ (ج) من القائمة الأولية*
العولمة والاعتماد المتبادل
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام بهذه المذكرة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والمرفق به مذكرة إعلامية بشأن المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية ٢٣٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ومقررها ٥٤٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

* A/59/50 و Corr.1-3.



التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

موجز تنفيذي

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تحيل الأمانة العامة بهذه المذكرة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ويتضمن التقرير معلومات عن نتائج المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية المعقود في كونسيسيون بشيلي في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ومقرها ٥٤٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. (انظر المرفق).

ويركز هذا التقرير على الدور الحاسم لعوامل الإنتاجية والتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويؤكد أن زيادة الإنتاجية هي عامل أساسي في تشجيع النمو المطرد الذي لا بد منه لتخفيف حدة الفقر. والتنمية الصناعية بوصفها المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي تقدم إسهاما مهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز المهارات والمعارف والتكنولوجيا.

وفي إطار الاضطلاع بولايتها من أجل تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، أجرت اليونيدو استعراضا شاملا لخدماتها حتى تكفل تمشيها مع متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وُضعت الاستراتيجية العامة لليونيدو "زيادة الإنتاجية من أجل الرقي الاجتماعي" لجعل أنشطة اليونيدو وتدخلاتها تركز بشكل أفضل على نمو الإنتاجية.

ويقدم التقرير عرضا عاما لخدمات اليونيدو وغيرها من الأنشطة المضطلع بها على امتداد السنتين الماضيتين في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، يتضح منه حدوث تغيرات استراتيجية أفضت إلى تحسن إنجاز البرامج وزيادة فعالية أنشطة اليونيدو. والوسائط الرئيسية التي تقدم اليونيدو خدماتها من خلالها هي البرامج المتكاملة وأطر الخدمات القطرية استنادا إلى وحدات تقديم الخدمات التي تكملها المبادرات/البرامج المواضيعية فضلا عن المشاريع القائمة بذاتها. ومعالجة مشاكل التنمية الصناعية عن طريق البرامج المتكاملة تعزز بقدر كبير أثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اليونيدو وإسهامها في الأهداف الإنمائية للألفية.

وللتأكيد بالقدر الواجب على أنشطة اليونيدو في أقل البلدان نمواً، يشير التقرير بشكل خاص إلى **تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٤** المعنون التصنيع والبيئة والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: الحقل الجديد للكفاح ضد الفقر والذي يتناول العمليات النشطة لنمو الإنتاجية وخلق الثروة والرقى الاجتماعي في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	١١-١ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الصناعية المستدامة - أولا
٨	١٨-١٢ استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) - ثانيا
١٠	٣٥-١٩ اليونيدو في مجال العمل - ثالثا
١٥	٤٣-٣٦ التعاون من أجل التنمية - رابعا
١٧	٤٧-٤٤ التركيز على أفريقيا وأقل البلدان نموا - خامسا
١٨	٦٤-٤٨ تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٤ - سادسا
٢٣	٦٨-٦٥ تواجد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الميدان - سابعا
٢٤	٧٥-٦٩ الاستنتاجات والتوصيات - ثامنا
٢٧ المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية - مرفق

أولا - الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الصناعية المستدامة

١ - تتعدى الأهداف الإنمائية للألفية كونها غايات حددها المجتمع الدولي من أجل تحقيق مستويات دنيا من الرفاه الإنساني والاجتماعي في البلدان الفقيرة. فهي أيضا شروط أساسية مسبقة للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويجب أن تكون التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية متضافرتين وتكتمّل كل منهما الأخرى من النواحي الحيوية. والتحسينات التي تتوخاها الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والبيئة والهياكل الأساسية لا بد منها إذا أريد للقطاعات الإنتاجية أن تنمو وتولد العمالة التي تخلق الثروة. وهذه التحسينات هي وحدها التي يمكن أن تقدم الإسهامات الجيدة اللازمة لزيادة الإنتاجية التي يحتاجها النمو المطرد، وزيادة الإنصاف والفرص الواردة ضمنا في الأهداف الإنمائية للألفية هي وحدها التي يمكن أن تهيئ الاستقرار الاجتماعي الذي لا يمكن للنمو أن ينجح بدونه.

٢ - وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الحد من فقر الدخل بمقدار النصف، يتطلب أيضا وتيرة نمو اقتصادي أسرع ولا سيما في البلدان التي تعيش أسوأ حالات الفقر وحيث الأداء الاقتصادي المسجل مؤخرا ضعيف للغاية. وعادة ما تكون أفقر البلدان، وبخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، هي أيضا البلدان التي تطرح أكبر التحديات من حيث معدلات النمو اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يبدو هذا مهمة عويصة، ولكن من الممكن الانطلاق من قاعدة متواضعة وتحقيق النمو بسرعة مثلما أثبتت ذلك تجربة بعض الاقتصادات النامية ذات الأداء الجيد، شريطة أن يكون باستطاعة هذه البلدان التغلب على المشاكل الهيكلية الأساسية.

٣ - وللتنمية المنتجة دور حاسم في المساعدة على رفع معدلات النمو. إنها القوة الدافعة لتطبيق التكنولوجيات الجديدة في مجال الإنتاج، وهي أهم مصدر ومُروج للابتكار التكنولوجي. فهي تخلق مهارات جديدة ومواقف عمل جديدة، وتحفز التغيير المؤسسي وتنمي النزعة العصرية لمباشرة الأعمال الحرة. وهي أفضل طريقة لتحديث هيكل التصدير وتهيئة الأساس للزيادة المطردة في الصادرات إلى جانب ارتفاع مستويات الأجور. والتصنيع الناجح يساعد على خلق العمالة التي تحتاجها الاقتصادات الفقيرة عندما تسرح اليد العاملة من الزراعة بشكل مباشر ومن خلال حفز تطوير الخدمات العصرية.

٤ - وتدعو الحاجة إلى عدد من إجراءات السياسة العامة الخارجية والمحلية من أجل توطيد العلاقة فيما بين الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر، والنمو المطرد. وتحقق هذه الإجراءات نتائجها أساسا عن طريق تفجير طاقات النمو الكامنة وبالتالي إتاحة الإطار اللازم

لتنمية القطاع الإنتاجي. ويؤدي بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما استراتيجيات تنمية القطاع الخاص، دورا هاما عن طريق تشجيع التنوع الاقتصادي والتغيير الهيكلي. ومن أقطاب النمو هذه تسارع تحرير الأسواق في البلدان المتقدمة النمو الموجه نحو منتجات البلدان النامية؛ ويُتوقع أن يفضي هذا إلى تسارع نمو الصادرات، إذا كمله بناء القدرات التجارية في البلدان النامية. وإضافة إلى هذه التدخلات، تؤدي مؤسسات تيسير نشر التكنولوجيا المحلية وما يتصل بها من توفير المنافع العامة، دورا أساسيا في تحسين القدرات اللازمة للتنمية الصناعية. وهذه الأمور مجتمعة تشجع التحولات الديمغرافية والمتصلة بالإنتاجية والتكنولوجيا، مما يعزز الإنتاجية على نطاق الاقتصاد بأكمله، فتقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي الفعلي والنمو المحتمل. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر تتمشى مع احتياجات الاقتصاد إلى بناء القدرة الإنتاجية يشكّلان، في هذا السياق، أداتين حاسمتين من أدوات السياسة العامة يتسنى بهما انتشار أقل البلدان نموا من هوة الفقر المتفشى الملازم لها وتفجير طاقات النمو الكامنة لديها.

٥ - والسياسات العملية في مجال التنمية الصناعية تحقق فوائد أكبر عندما تُنفذ بالاستناد إلى الحكم الرشيد واستقرار الاقتصاد الكلي والمؤسسات السليمة. والإجراءات الشاملة الهادفة إلى تحسين الظروف الإطارية تعود بفائدة كبيرة على أقل البلدان نموا في المرحلة الحالية من تنميتها. فهذه الإصلاحات كفيلة بإتاحة الكتلة الحرجة اللازمة لاجتذاب الاستثمار الذي بدونه لا يمكن إلا لقلّة قليلة من البلدان أن تأمل في تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية.

٦ - بيد أن الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة ينبغي أن تتجاوز هذا الهدف، وذلك بأن تدرج فيها السياسات العملية لتشجيع القطاع الخاص بهدف تعزيز القدرة على الإنتاج وأداء الإنتاجية. وفي هذا الصدد، تؤدي مؤسسات الهياكل الأساسية التكنولوجية وما يتصل بها من خدمات الإرشاد المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا. وكذلك الشأن بالنسبة لتنفيذ السياسات التطلعية في ميدان التنمية الصناعية التي تساعد على نشر التكنولوجيات الناشئة والسليمة بيئيا.

٧ - والهياكل الأساسية التكنولوجية التي تدعم تنمية القدرة الإنتاجية مثل الهياكل المتصلة بنظام النوعية (كما في ذلك القدرات في مجالات علم القياس، والاختبار، وتوحيد المواصفات، وإدارة النوعية) أصبحت ضرورية حتى في البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة جدا من تطور التصنيع، ويُعزى ذلك ببساطة إلى الأنظمة الصارمة المتصلة بالصحة والسلامة والبيئة وغيرها من شروط مطابقة المواصفات التي وضعتها البلدان الصناعية المتقدمة. وإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى نظم التعليم التقني ونظم الطلبة المتدربين التي يديرها أفراد أو التي تُدار

بشكل مزدوج وذلك لتكملة التدريب أثناء الخدمة دعماً لتطوير المهارات اللازمة لتشجيع عمليات التعلم في الصناعة.

٨ - تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أنحاء العالم من العوائق فيما يتعلق بالحجم والموارد والمهارات المطلوبة للاضطلاع بمختلف أنواع الأنشطة التكنولوجية والتدريبية، والنهوض بالإنتاجية والتنافس في الأسواق التي تعمل على أساس عرض مازوم واشترطات المعايير والتوريدات. ونظراً لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عادة المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل والسلع الاستهلاكية لمعظم الفقراء، فإن فرض القيود على إنتاجيتها ونموها تعتبر أيضاً عوائق على طريق خفض حدة الفقر. وفي الاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي بصفة خاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، حيث يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية، يتطلب التنوع في اتجاه الأنشطة غير الزراعية، على سبيل المثال، عن طريق تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تحويل المنتجات الزراعية، أن يصبح عنصراً رئيسياً في استراتيجية التنمية وخفض حدة الفقر.

٩ - ويشمل توفير الخدمات الإرشادية والخدمات المتصلة بالإنتاجية المتسمة بالكفاية والفعالية من حيث التكلفة من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات العامة الأساسية المطلوبة لحفز التنمية. ويمكن لهذه الخدمات أن تتخذ أشكالاً عديدة، ابتداءً من المشورة التقنية والإدارية إلى المساعدة المالية. ويمكن للدعم المالي أن يتخذ شكل القروض مع أسعار فائدة مدعومة، أو ائتمان وضمائن للتأمين، أو منح ترمي إلى حفز أنشطة معينة، بالنسبة للصادرات، والتعليم التكنولوجي، والابتكار والاستثمار، ويمكن تكيفها لكي تتلاءم مع الظروف المعوقة الإقليمية أو الخاصة بقطاع معين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أيضاً دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق "المعونة الميسرة"، مثل الخدمات الاستشارية، والمعلومات والتدريب والمساعدة الرامية إلى تيسير إنشاء اتحادات للتصدير ومجموعات محلية. ويتمثل شكل آخر للمساعدة التي ترمي إلى تطوير شبكات الموردين والمتعاقدين من الباطن مع المؤسسات الكبيرة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوفر الخدمات الإرشادية الأكثر اتساماً بالفعالية مجموعة من هذه المدخلات، وتكون فعالة في الوصول إلى المؤسسات التي تعاني من عدم توفر الوقت والمعلومات للوصول إليها. وتعتبر مراكز الإنتاجية شكلاً خاصاً من الإرشاد، وتهدف إلى تحليل ومعالجة فجوات الإنتاجية، ولا سيما في الأنشطة المتقدمة تكنولوجياً.

١٠ - وهناك عادة في العالم النامي عدم توافق بين معدل النمو الاقتصادي الذي يتطلبه هدف خفض فقر الدخل والأهداف البيئية الواردة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية،

ويرجع ذلك إلى انتشار سوء فهم يتمثل في أن التدهور البيئي هو ثمن يتعين دفعه مقابل التنمية الصناعية. وفي حين أن تحقيق هدف خفض دخل الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية ينطوي على نمط للتغيير الهيكلي يتسق مع المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، فإنه يمكن صياغة تدخلات في مجال السياسة العامة لمعالجة مشاكل التدهور البيئي المقترنة بزيادات سريعة في النشاط الصناعي. ولتنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية سليمة بيئياً، تحتاج البلدان إلى إحراز تقدم ولا سيما في مجالين: تكامل وترابط أفضل بين السياسات الصناعية والبيئية، ونشر التكنولوجيات المستدامة بيئياً بمعاونة المساعدة الدولية.

١١ - وإذا جرى، ضمن أشياء أخرى، تجاهل هذه العناصر المطلوبة لعبور طريق التنوع والتغير الهيكلي ونمو الإنتاجية بطريقة مستدامة بيئياً، فقد تفشل الأهداف الإنمائية للألفية في بدء عمليات تنمية مستمرة حتى لو نجحت إلى حد كبير في بلوغ الأهداف التي بلورتها مؤشرات التقدم.

ثانياً - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٢ - استجابت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للتحديات التي طرحتها الأهداف الإنمائية للألفية بإجراء استعراض شامل لخدماتها لكفالة اتساقها مع متطلبات هذه الأهداف. وقامت المنظمة، عند الاقتضاء، بتنقيح تدخلاتها البرنامجية، وإجراءها الإدارية وهيكلها التنظيمي لتمكينها من الاستجابة لهذه المتطلبات بفعالية.

١٣ - وشملت الاستجابات المحددة لليونيدو للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية ذات الصلة التي حددها المجتمع الدولي:

- وضع استراتيجية مؤسسية جديدة.
- صقل الخدمات الإنمائية التي تقدمها اليونيدو في إطار وحداتها الثماني لتقديم الخدمات.

١٤ - وترتكز الاستراتيجية المؤسسية لليونيدو المعنونة "زيادة الإنتاجية من أجل التقدم الاجتماعي" على افتراض مستمد من البحوث والخبرات التجريبية مفاده أن النهوض بالإنتاجية يضطلع بدور هام في تعزيز النمو المستمر والذي يعتبر أساسياً بالنسبة لتخفيف حدة الفقر، واقتناعاً منها بأن الصناعة باعتبارها المصدر الرئيسي لهذا النمو يمكن أن تقدم مساهمة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز المهارات والمعرفة والتكنولوجيا. وتقتصر الاستراتيجية المؤسسية لهجا جديداً لأنشطة اليونيدو وتدخلاتها مع التركيز الأفضل على نمو الإنتاجية. ويهدف هذا النهج إلى النهوض بالتنمية الصناعية

المستدامة عن طريق تعزيز الصلات المتعددة القائمة بين روح المبادرة، والتكنولوجيا، والنهوض بالإنتاجية، والنمو، وإلى تيسير التوصل إلى تصميم مفاهيمي وعملي أفضل لخدمات الدعم التي تقدمها المنظمة.

١٥ - وتدعو الاستراتيجية المؤسسية لليونيدو إلى التكامل الفعال لصياغة اليونيدو لمفاهيم التحديات الراهنة في مجال السياسات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، ونهجها المتعلق بالتعاون التقني على أرض الواقع. وهي تتطلب، بناء على ذلك، زيادة التعاون بين المنتدى العالمي للمنظمة وأنشطة التعاون التقني لكفالة تدعيم كل منها للأخرى في السعي نحو الصلاحية والفعالية والتأثير. وينبغي لذلك أن تتمثل وظيفة المنتدى العالمي في تحديد مجالات الحاجة ذات الأولوية فيما يتعلق بالتعاون التقني للمنظمة في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، بينما تساعد وظيفة التعاون التقني في توفير مدخلات لوظيفة المنتدى العالمي وتحديد الثغرات في أنشطة المنتدى العالمي لليونيدو.

١٦ - ووفقا للاستراتيجية المؤسسية، جرى تعديل أنشطة التعاون التقني لليونيدو القائمة على أساس وحدات الخدمات لكي تفي بالاحتياجات المتطورة للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. وعند إجراء هذا التعديل، جرى التركيز بصفة خاصة على كفالة دعم هذه الوحدات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار ولاية اليونيدو. وفي هذا الصدد، اعتبرت الأهداف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، و ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، و ٧ (كفالة الاستدامة البيئية)، و ٨ (وضع شراكة عالمية للتنمية) ذات صلة وثيقة بعمل اليونيدو، على الرغم من أن خدمات المنظمة تسهم أيضا في تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة والتعليم عن طريق تنمية القدرات الصناعية الحيوية والبنى التحتية المطلوبة من أجل تحقيقها.

١٧ - ونتج عن الاستعراض البرنامجي اختيار وحدات الخدمات الثماني التالية:

- (١) الإدارة الصناعية والإحصاء الصناعي
- (٢) ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
- (٣) القدرة التنافسية الصناعية والتجارة
- (٤) تنمية القطاع الخاص
- (٥) الصناعات الزراعية
- (٦) الطاقة المستدامة وتغير المناخ

(٧) بروتوكول مونتريال

(٨) الإدارة البيئية.

١٨ - والوسائط الرئيسية التي تقدم اليونيدو خدماتها من خلالها هي البرامج المتكاملة وأطر الخدمات القطرية استنادا إلى وحدات تقديم الخدمات التي تكملها المبادرات/البرامج المواضيعية وفضلا عن المشاريع القائمة بذاتها. وعند معالجة مشاكل التنمية الصناعية بطريقة متكاملة ومتراطة تعمل البرامج المتكاملة بطريقة ملموسة على تعزيز تأثير الأنشطة التنفيذية لليونيدو ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٣، غطت البرامج المتكاملة والأطر القطرية للخدمات ٥١ بلدا. ويزيد باطراد تقديم اليونيدو للتعاون التقني وبلغ أعلى معدل له في عام ٢٠٠٣ ببلوغه ٩٤,٦ مليون دولار. ومثل هذا زيادة قدرها ١٦ في المائة عن الرقم المقابل للسنة السابقة.

ثالثا - اليونيدو في مجال العمل

١٩ - تغطي الخدمات المقدمة من اليونيدو في إطار وحدات تقديم الخدمات الثماني مجموعة كبيرة من الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٣ و ٧ و ٨ كما أشير إلى ذلك من قبل.

٢٠ - وتساعد وحدة تقديم الخدمات ١ البلدان المستفيدة على رصد وقياس وتحليل أدائها وقدراتها الصناعية، وأن تقوم استنادا إلى ذلك الأساس بوضع وتنفيذ ورصد استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها لتحسين إسهام الصناعة في نمو الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبصورة محددة، تشمل خدمات اليونيدو في إطار هذه الوحدة التعاون التقني وكذلك المنتدى العالمي والأبعاد البحثية وتشمل: بناء القدرات في مجال الإحصاء الصناعي، وإعداد عمليات التشخيص الصناعية الاستراتيجية الوطنية والإقليمية، وبناء القدرات من أجل السياسات والاستراتيجيات الصناعية، والإحصاء، والمؤشرات الإنمائية الصناعية، ولوحة الأهداف، والبحوث الاقتصادية، وتقارير التنمية الصناعية، والدراسات القطاعية ودراسات السياسات.

٢١ - وجرى نشر إصدار عام ٢٠٠٣ من قواعد البيانات الإحصائية الصناعية لليونيدو بشأن الصناعة في جميع أنحاء العالم من خلال وسائط إعلام عديدة، بما في ذلك الأقراص المدججة ونشر نسخ مطبوعة وشبكة الإنترنت. وأعدت اليونيدو أيضا تصميم المنتج المنشور بواسطة الإنترنت عن طريق تضمينه وصلة بينية جديدة. وأفادت الدوائر الإحصائية الدولية إلى حد كبير من هذا النهج الجديد نظرا لأنه شجع على القيام بممارسات جديدة في الإحصاء وأدى بصورة ملموسة إلى تحسين نوعية البيانات.

٢٢ - وأعقب صدور تقرير التنمية الصناعية للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣^(١) بموضوعه الرئيسي "التنافس عن طريق الابتكار والتعلم"، صدور تقرير التنمية الصناعية لليونيدو، ٢٠٠٤ (٢٠٠٣-٢٠٠٤)^(٢) والذي يركز على دور التصنيع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويقدم التقرير توصيات عملية بشأن سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

٢٣ - وتهدف وحدة تقديم الخدمات ٢ إلى التغلب على مجموعة متنوعة من حالات الفشل في السياسات والأسواق التي تعوق النشاط الاستثماري المحلي والخارجي والقدرة على المشاركة في استحداث وإدارة تكنولوجيا فعالة. وتدعم اليونيدو الجهود الوطنية في ميادين الترويج للاستثمار والتكنولوجيا. وتشمل أنشطة ترويج الاستثمار الحديث ثلاثة مجالات رئيسية: وضع مشاريع الاستثمار في ميدان التكنولوجيا الحيوية والترويج لها (كوبا)، وصناعة السيارات (كولومبيا)، والصناعات الزراعية وصناعات الأدوية (جمهورية تنزانيا المتحدة وغيانا ونيجيريا)؛ وتدريب الموظفين الوطنيين وتكوين الشبكات المحلية للمؤسسات ووصف مشاريع وتقييمها من أجل بلدان تشمل إكوادور، وغانا، وملاوي، ونيجيريا؛ وإجراء عملية مسح للمستثمرين الأجانب في ١٠ بلدان تقع جنوب الصحراء الكبرى لتقييم دوافعهم وأدائهم وملاحظاتهم وخططهم المستقبلية باعتبارهم مدخلا في بناء القدرات ووضع الاستراتيجيات من أجل المؤسسات الوطنية التي تخدم المستثمرين الأجانب، مع تزويدها بعملية قياس للقدرة التنافسية، وقد بدأت هذه العملية أولا من أجل كينيا ونيجيريا في قطاعي صناعة الأدوية وتحويل المنتجات الزراعية.

٢٤ - وترتكز أنشطة اليونيدو لترويج التكنولوجيا على التدخل في المراحل الأولى على مستوى الحكومة، للمساعدة على وضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالعمليات لمعالجة الفجوة التكنولوجية. وقد نُفذت أنشطة التوعية الاستباقية وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا على المستوى الإقليمي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على الكفاءات الوطنية الأساسية والمنافع القطاعية المحلية التي تسمح برفع المستوى التكنولوجي عن طريق اعتماد تكنولوجيات جديدة وأكثر ابتكارا. وأولي اهتمام خاص بوضع خرائط الطريق التكنولوجية التي تتناول الاستراتيجيات التكنولوجية في قطاعات صناعية محددة في جنوب أفريقيا.

٢٥ - وقد صُممت وحدة تقديم الخدمات ٣ للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تحرير الأسواق الدولية نتيجة لعملية العولمة، خاصة عن طريق تعزيز القدرات المحلية على الاستجابة لمجموعة واسعة النطاق من المعايير التقنية وشروط الالتزام بها، وهي معايير وشروط تحد من

فرص الوصول إلى الأسواق الدولية على الرغم من التخفيض في التعريفات الجمركية والأنصبة. وتستند مبادرة اليونيدو لبناء القدرات التجارية إلى ثلاثة دعائم رئيسية هي: (أ) القدرة الوطنية على التصنيع من أجل المنافسة في الأسواق العالمية؛ (ب) القدرة المؤكدة على التقيد بالمعايير والنظم الدولية؛ (ج) توفير فرص الاتصال بالأسواق المستهدفة. وقد بدأت اليونيدو عدة مشاريع ضمن المبادرة. ففي غرب أفريقيا وضعت اليونيدو برنامجا دون إقليمي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، يهدف إلى تسهيل مشاركة بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في التجارة الإقليمية والدولية. وقد أنشأت اليونيدو نظاما إقليميا للاعتماد؛ وأقامت شبكات إقليمية ومحلية من المختبرات المتخصصة؛ وواءمت بين إجراءات اختبار المنتجات وتحليلها؛ وأدخلت نظاما لاختبار الجودة في أكثر من ١٦ مختبرا و ٥٠ مؤسسة؛ ونظمت عمليات التدريب لأكثر من ٥٠٠ مهندس ومراجع حسابات؛ ووفرت مجموعة متكاملة من المعايير الدولية. وكذلك بدأ العمل في برامج إقليمية من أجل بلدان دلتا نهر ميكونغ، بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ومن أجل أمريكا الوسطى، بتمويل من اليونيدو.

٢٦ - وتركز وحدة تقديم الخدمات ٤ على تعزيز القطاع الخاص، الذي هو القوة الدافعة الرئيسية للتنمية الصناعية. وتهدف خدمات اليونيدو على الأخص إلى تسهيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل خدمات المعلومات، وبرنامجا لشركات الأعمال، وتنمية مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة الروابط الشبكية فيما بينها، وتنمية روح المبادرة لدى سكان الأرياف والمرأة.

٢٧ - واستنادا إلى الأنشطة الجاري تنفيذها، أعد منهاج تعليمي بشأن روح المبادرة للمدارس الثانوية في أوغندا يسمح لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ تلميذ في السنة بالاحتكاك بثقافة الأعمال الحرة والمواقف والممارسات المتعلقة بها. وصيغت مقترحات مشاريع لمعالجة احتياجات محددة في البلدان المتضررة من الأزمات، ومنها أفغانستان وأنغولا وبوروندي وتيمور - ليشتي وسيراليون وغينيا، للمساعدة في أعقاب الأزمات، وقدمت هذه المقترحات للجهات المانحة بما فيها صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري الذي تموله اليابان.

٢٨ - وصمم برنامج تدريبي عالمي مشترك بين اليونيدو ومنظمة العمل الدولية لصالح صانعي السياسات في البلدان النامية يتعلق بتنمية مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بناء على التجارب المحددة لكلتا المنظمتين، ويهدف إلى مساعدة مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق إمكاناتها الكامنة في اقتصادات تسودها العولمة. وبدأ العمل

بالمرحلة الثانية لبرنامج شراكات الأعمال لصالح شركات صناعة مكونات السيارات في الهند، وكذلك في برنامج مماثل في جنوب أفريقيا.

٢٩ - وتغطي وحدة تقديم الخدمات هذه أيضا أنشطة اليونيدو لدعم المهدفين ٣ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتشمل كلا من برنامج تنمية روح المبادرة لدى المرأة، وبرنامج شراكات الأعمال التابع للمنظمة. ويهدف البرنامج الأول إلى المساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، بينما يهدف البرنامج الثاني بصورة محددة إلى تحقيق التضافر بين الموارد التكميلية للأمم المتحدة ومؤسسات البحوث ذات الصلة وقطاع الأعمال لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣٠ - وتساعد وحدة تقديم الخدمات ٥ على تحسين إنتاجية صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، وبالتالي السماح لها بزيادة إنتاجها وصادراتها، وخلق فرص العمل وجلب المزيد من الدخل والقيمة المضافة من القطاع الزراعي، الذي يلعب في العادة دورا بارزا في اقتصادات هذه البلدان، وتعكف اليونيدو على زيادة الإنتاجية، وتسهيل التجارة، وخلق فرص العمل، وبناء القدرات، وإجراء التقييمات التقنية الاقتصادية.

٣١ - في إثيوبيا أنشئ ٨٢ مركزا للتجارب الإرشادية بعد الحصاد، وسمحت بزيادة إيرادات المزارعين والتقليل من الخسائر بعد الحصاد بنسبة ١٠ في المائة في السنة الأولى من عمل المراكز. وفي أوغندا، تم بنجاح تركيب جهاز مختلط لتجفيف الثمار والخضروات استُحدث في بوركينافاسو، وأتاح للمنتجين مضاعفة صادراتهم من الفواكه العضوية المخففة. وأنشئت وحدات عملية للصبغة والحياسة في ثلاث مناطق من بوركينافاسو، مجهزة بالتكنولوجيا المناسبة والمعدات الحديثة ويشغلها حرفيون مدربون قادرين على إنتاج منتجات ذات نوعية جيدة. ومن خلال برامج التدريب، أمكن تطوير كفاءات ٢٠ من صانعي الآلات الزراعية الذين ينتجون أجهزة معالجة الكاسافا في نيجيريا.

٣٢ - وتعالج وحدة تقديم الخدمات ٦ مسألة الطاقة التي في حين تعتبر شرطا أساسيا للتنمية الصناعية والاقتصادية، فإنها تعتبر أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر التلوث والنفايات في العالم، وبالتالي تسعى الوحدة إلى مساعدة البلدان المعنية على سد احتياجاتها من الطاقة مع التقليل من الأخطار البيئية الناجمة عن ذلك، وعلى الأخص الخطر الذي تشكله انبعاثات غازات الدفيئة على المناخ العالمي. وتشمل الخدمات الفردية المقدمة خدمات الطاقة الريفية لأغراض الإنتاج، مع التركيز على موارد الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وقد بدأت اليونيدو عددا من المشاريع المتعلقة بموارد الطاقة المتجددة في البلدان النامية، بما فيها أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وكوبا، وملاوي، وموزامبيق. وفيما يتعلق ببناء

قدرات التعاون الدولي في مجال الطاقة، تم التوقيع على اتفاق لإنشاء صندوق استثماري بمبلغ ٤٠ مليون دولار بين اليونيدو ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية من أجل إنشاء وتشغيل مركز دولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية.

٣٣ - **ووحدة تقديم الخدمات ٧** هي برنامج المنظمة الجاري تنفيذه لدعم التخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وفقا للأهداف التي حددها بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون^(٣)، وعلى الأخص في البلدان النامية التي تتناولها المادة ٥ من البروتوكول. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، كانت اليونيدو قد وضعت ما يزيد على ٩٠٠ مشروع على أساس بروتوكول مونتريال في ٦٨ بلدا في أنحاء العالم، بلغت ميزانيتها الإجمالية ٣٥٥ مليون دولار، وأكمل منها أكثر من ٦٢٠ مشروعا بلغت قيمتها ٢٢٠ مليون دولار، سمحت بالتخلص التدريجي من مواد تنطوي على خطر استنفاد طبقة الأوزون، بلغ إجمالي وزنها ٣١ ٠٠٠ طن. وفي عام ٢٠٠٣ فقط بلغت كمية المواد التي تم التخلص منها رقما قياسيا هو ٧ ٠٠٠ طن.

٣٤ - **ووحدة تقديم الخدمات ٨** التي تشكل استجابة المنظمة لحقيقة أن جميع الأنشطة الصناعية تشكل عبئا على البيئة، وإن كانت العائدات الجنية من هذه الأنشطة تُستخدم لبناء أسس رفاهيتنا، تسعى إلى التخفيف من هذه الأخطار من خلال التشجيع على اتخاذ كل من التدابير الوقائية، بما فيها استخدام تكنولوجيات إنتاج أنظف، وتدابير العلاج، ومنها معالجة المواد الملوثة عند المصب، وغير ذلك من تدابير التنظيف البيئي.

٣٥ - ويركز برنامج الإنتاج الأنظف الآن على تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا المستدامة بيئيا وتعزيز التعاون بين أقسام اليونيدو ودوائرها، وكذلك على التعاون مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة. ووافق مجلس مرفق البيئة العالمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على مشروع إقليمي يتعلق بمكافحة تدهور المنطقة الساحلية واستنفاد الموارد الحية في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في تيار غينيا، وخصص المرفق للمشروع ميزانية بلغت ٢١,٥ مليون دولار. والبلدان المشمولة بالمشروع هي أنغولا، وبنن، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ونيجيريا.

رابعاً - التعاون من أجل التنمية

٣٦ - سعياً للإسهام على نحو متميز وبتأ في العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعكف اليونيدو على دراسة الإمكانيات المتاحة للتعاون مع المنظمات الدولية، والمشاركة في آليات التنسيق بين الوكالات والمبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - وبالتركيز على المجالات ذات الأولوية التي يمكن فيها تحقيق أفضل النتائج، حققت اليونيدو تقدماً ملحوظاً في تعزيز التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في معالجة العقبات الفنية أمام التجارة. وتُضفي مذكرة التفاهم المتعلقة بالعقبات الفنية صفة رسمية على الشراكة بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية من أجل تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي. ويهدف البرنامج إلى تحقيق زيادة ملحوظة في صادرات البلدان النامية عن طريق إزالة القيود المتعلقة بالعرض، وتشجيع الالتزام بالمعايير التقنية وإثبات ذلك الالتزام، وتحقيق الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومجموعة البلدان التي ستشملها المساعدة بصفة أولية هي الأردن وأرمينيا وبوليفيا وغانا وكمبوديا وكينيا ومصر وموريتانيا. وأقيمت الشراكة الاستراتيجية مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لكفالة مساهمة توحيد المعايير والتنمية الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي، وللمساعدة على اندماج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي بشكل يعود عليها بالفائدة. ووضعت برنامج تعاون مشترك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتعلق بإدماج أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية.

٣٨ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، تقوم اليونيدو بوضع وتنفيذ مشاريع مختلفة في البلدان النامية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الزراعية وغيرها من القطاعات. ويركز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ترويج التكنولوجيات النظيفة وبناء قدرات إنتاجية وطنية أنظف. وقد أقيمت شبكة شاملة من مراكز الإنتاج الأنظف تغطي ٣٠ بلداً. وتم تدريب ألف وعشرين فنياً متخصصين في مجال الإنتاج الأنظف، وشملت الحلقات الدراسية وحلقات العمل المخصصة للتوعية أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من ممثلي مختلف القطاعات الصناعية.

٣٩ - وقد استمرت اليونيدو، وهي تعمل من أجل تحقيق تعاون أفضل مع الاتحاد الأوروبي، في العمل بنشاط على استغلال الفرص التي يوفرها الاتحاد. ولتسهيل قيام اللجنة الأوروبية بتمويل برامج اليونيدو، وجعل إدارة الأموال أكثر شفافية مما يزيد من كفاءة عملية تنفيذ المشاريع، وقع اليونيدو والاتحاد الأوروبي على الاتفاق الإطاري المالي والإداري.

٤٠ - وفي أعقاب رئاستها للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، تواصل المنظمة الاضطلاع بدور بارز في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، وتركز تدخلاتها على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٤)، ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعلى التعاون المتعدد الأطراف وإصلاح الأمم المتحدة. وفي معرض دفاعها عن الحاجة إلى زيادة التأكيد على التنمية الاقتصادية وإلى تعزيز مماثل للتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، باعتبار ذلك عاملاً رئيسياً لتحقيق تقدم حقيقي نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، لفتت اليونيدو انتباه اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق إلى مقترح يهدف إلى زيادة اتساق السياسات على نطاق المنظومة، وتعزيز فعالية الأنشطة الفنية بغية تجديد وظيفة التنمية الاقتصادية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في سياق إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتؤكد على الحاجة إلى التغلب على النقص الحالي في عرض منافع عامة معينة، مثل كفاءة السوق، والمعارف والبيئة، كما تؤكد على توطيد الصلات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعياً لتحسين فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجعل هذه العملية مستدامة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بعدة وسائل منها إنشاء آلية تطوعية مثل الخطة المشتركة لقطاع الأعمال.

٤١ - وقد أسهمت مشاركة اليونيدو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التوصل إلى "موقف مؤسسي لليونيدو" في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري. وركزت مشاركة اليونيدو على الاستيعاب التدريجي للأهداف الإنمائية للألفية وعلى الإطار التشغيلي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك الرصد والتحليل وشن حملات التوعية والأنشطة التنفيذية.

٤٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أصبحت اليونيدو خامسة الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المشاركة في مبادرة الاتفاق العالمي (بعد منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وتهدف مشاركة اليونيدو في مبادرة الاتفاق العالمي إلى الاستجابة للاحتياجات الخاصة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتلك نتيجة من النتائج المترتبة على الاعتراف الذي منحتة منظومة الأمم المتحدة للجهود التنفيذية للمنظمة في تطوير شراكات الأعمال؛ ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وجهودها البحثية في استكشاف الآثار المترتبة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها شركات في البلدان النامية؛ والدور الطبيعي الذي لعبته اليونيدو في أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تنظيم المشاريع المسؤولة بيئيا واجتماعيا.

٤٣ - واستمرت اليونيدو في الاضطلاع بدور هام في مشروع الأمم المتحدة للألفية الذي وضع من أجل المساعدة في صياغة أفضل الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتبارها عضوا نشطا في فريق خبراء الأمم المتحدة الذي يُشرف على عمل المشروع ككل، وفي فرقة العمل رقم ١ المعنية بالفقر والتنمية الاقتصادية، وفرقة العمل رقم ١٠ المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، تسهم اليونيدو إسهاما مباشرا في مشروع الألفية عن طريق تبادل خبراتها بشأن المواضيع ذات الصلة. وفي هذا السياق أيضا، تجري محادثات مع معهد الأرض بهدف إعداد سلسلة من المشاريع في مجالي الطاقة البديلة والتنمية الريفية، والتي تُصبح جزءا من عملية تنفيذ مشروع الألفية.

خامسا - التركيز على أفريقيا وأقل البلدان نموا

٤٤ - تظل أفريقيا وأقل البلدان نموا في صميم أولويات اليونيدو، بما ينسجم مع خطة الأعمال. ومن المؤشرات الجدية التي تدل على تركيز أنشطة اليونيدو للتعاون التقني على البلدان الأفريقية نصيب هذه البلدان من البرامج المتكاملة وأطر الخدمات القطرية. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، كان ٢٤ برنامجا متكاملا أو إطارا للخدمات القطرية تحت التنفيذ في المنطقة، بلغت ميزانيتها الإجمالية ١٥٢ مليون دولار، خصص منها ١١٠,١ ملايين دولار لـ ١٩ برنامجا في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٤٥ - ولسد الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في أفريقيا، بدأت اليونيدو المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية. وباعتبارها عنصرا من عناصر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتعلق بالتنمية الصناعية المستدامة، صُممت المبادرة لزيادة نصيب المنتجات والخدمات المصنعة وإنشاء مؤسسات إنتاج تراعي البيئة، وخلق فرص عمل مستدامة.

٤٦ - وستعمل المبادرة تدريجيا على إدماج البرامج المتكاملة الحالية في أفريقيا، بما في ذلك البرامج التي تستهدف أقل البلدان نموا، والتي ستصبح دعائم وطنية لكل من

المبادرات الإقليمية الخاصة بالقدرات الإنتاجية. وفضلا عن ذلك، ستدرج البرامج الإقليمية الجاري تنفيذها في غرب أفريقيا، التي يوجد فيها ١١ بلدا من أقل البلدان نموا، في المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية لغرب أفريقيا، التي استهدفت التصنيع المحلي لما لا يقل عن ٢٥ في المائة من القطن في غرب أفريقيا، حيث تعد البلدان الأقل نموا مثل مالي وبوركينا فاسو والسنغال أكبر البلدان المنتجة للقطن في المنطقة دون الإقليمية. ويُصدر حاليا ٩٥ في المائة من القطن المنتج في غرب أفريقيا في صورة مادة خام.

٤٧ - من ناحية أخرى، باعتبار التجربة الناجحة والنتائج التي حققتها مشروع بناء القدرات التجارية في سري لانكا خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، بدأت اليونيدو والوكالة النرويجية للتنمية الدولية مشروعاً مماثلاً في بلدان دلتا نهر الميكونغ وأقل البلدان نموا في جنوب آسيا، ساهمت الوكالة النرويجية فيه بمبلغ ٢,٥ مليون دولار. وسعياً للتغلب على العقبات الفنية أمام التجارة في المنطقة، يركز المشروع على إقامة الهياكل الأساسية التقنية الضرورية للمختبرات، وكذلك على ضمان الاعتراف العالمي بالمختبرات.

سادسا - تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٤

٤٨ - يركز تقرير التنمية الصناعية، ٢٠٠٤ المعنون التصنيع والبيئة والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء: الجبهة الجديدة في مكافحة الفقر، الذي يُعد الثاني من سلسلة تقارير التنمية الصناعية، على العملية النشطة لنمو الإنتاجية، وتوليد الثروة، والرقي الاجتماعي في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في سياق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

٤٩ - وبينما انخفض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع كنسبة من مجموع سكان العالم في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠١ من ٤٠ إلى ٢١ في المائة، إلا أن تلك النسبة ارتفعت في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ٤٢ إلى ٤٧ في المائة.

٥٠ - وقد شهدت اقتصادات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تدهورا خلال ربع قرن من الزمان (مع وجود بعض الاستثناءات الهامة). وبناء على ذلك، أصبحت أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثالا للتحدي الإنمائي: فعلى الرغم من أن معظم العالم النامي سيتقارب مع العالم المتقدم النمو لو استمرت

الاتجاهات الحالية، إلا أن التدهور في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لم يكن تدهورا نسبيا فحسب، بل تدهورا مطلقا كذلك. ومن المسلم به على نطاق واسع أن أحد الأهداف الإنمائية "الشاملة" للألفية - وهو تخفيض نسبة الفقر إلى النصف - لن يتحقق في المنطقة ما لم ينعكس مسار التدهور الاقتصادي العام. وبالتالي فإن من الضروري تحديد الفرص الاقتصادية لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء بعناية والعمل على الاستفادة منها.

٥١ - وتشير التقديرات إلى أن ٣٠ بلدا في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أجريت فيها دراسات استقصائية تتطلب نموا سنويا يتراوح بين ٢ و ٦ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بدخل الفقر بحلول عام ٢٠١٥. واقتصادات البلدان غير الساحلية هي الأبعد عن تحقيق ذلك الهدف: فهي تحتاج إلى نمو قدره ٤,٩ في المائة سنويا. وفي ستة بلدان غير ساحلية يتطلب تحقيق الهدف المذكور نموا قدره ٥ في المائة. ومن ناحية أخرى فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي الصحة والتعليم سوف يعزز النمو: فمثلا يمكن توقع كسب حوالي ١٥ نقطة مئوية من النمو نتيجة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير ذات الصلة بدخل الفقر في اقتصادات البلدان غير الساحلية. وإجمالا، فإن عددا قليلا فقط من البلدان تبدو وكأنها تسير نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بدخل الفقر: فقد تمكنت بالفعل كل من أوغندا، وبنن، والرأس الأخضر، وغينيا الاستوائية، وملاوي من خفض حدة الفقر، وتحتاج كل منها إلى معدل للنمو يقل عن ٢ في المائة في نصيب الفرد لتحقيق أهدافها بالكامل. وتواجه بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وموريتانيا، وموزامبيق كذلك متطلبات يمكن تحقيقها فيما يتعلق بمعدل النمو.

٥٢ - وسعيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام المطلوب، يتعين على البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أن تجتاز فترة من التغيير الهيكلي تعززها تغيرات سكانية انتقالية وتدعمها سياسات تسهل امتصاص وظائف التصنيع لفئات الأيدي العاملة من القطاع الزراعي، بعد حدوث زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية. ويوضح تقرير التنمية الصناعية، ٢٠٠٤، الفرص وخيارات السياسات المتاحة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق بتحقيق تحولات فيها من خلال التغيير الهيكلي، ونمو الإنتاجية، والتنمية الصناعية، بما في ذلك القدرات المؤسسية والاجتماعية على استيعاب التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية.

٥٣ - ونجحت تجربة الاقتصادات عالية الأداء (إندونيسيا، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا، وتايلند، وسري لانكا، وشيلي، والصين، وماليزيا، وموريشيوس، وفيت نام) في تحقيق معدل نمو يضاهي المعدلات المطلوبة من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع العلم أن مستوى دخلها في البداية كان مماثلاً للدخل الحالي لهذه البلدان، وهو ما يشير إلى أن بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولو نجحت في أن تسير اليوم على طريق التغيير الهيكلي، فإنه قد لا يتسنى لها بالضرورة جني كامل الفوائد من ذلك قبل عام ٢٠١٥. كما تبين تجربة تلك الاقتصادات عالية الأداء على أن التنمية الزراعية تعد منهاجاً رئيسياً لتحقيق الانطلاق في مجال التصنيع. وحيث أن مستويات الإنتاجية في القطاع الزراعي لهذه البلدان جد ضعيفة حالياً، فإن هناك إمكانات كبيرة لتحقيق زيادة في الإنتاجية نتيجة للتغير في التكوين وكذلك نتيجة للتحسينات التكنولوجية.

٥٤ - ويمكن أن تُستمد الأهداف المتصلة بالتنمية الصناعية من الأهداف الإنمائية للألفية وأن تكون متوافقة تماماً معها. ويقدر أنه يجب أن يكون مستوى معدلات النمو المطلوبة لتحقيق القيمة المضافة الصناعية ما بين نسبة ٦ و ٩ في المائة من أجل تخفيض فقر الدخل إلى النصف في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويتطلب ذلك تعزيز القدرات المادية: إنشاء مصانع ومعدات جديدة، وغير ذلك. غير أن بناء القدرات وحده لا يشكل الحل الوحيد للمشاكل التي تعاني منها أفريقيا في المجال الصناعي. إذ يتمثل ما هو أكثر أهمية من ذلك في بناء القدرات: لتشغيل المصانع بمستويات تنافسية، وتحسين النوعية، وطرح منتجات جديدة، وتحديث الممارسات، وتنويع الأنشطة لتشمل أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وعلى الرغم من أن ذلك قد يتطلب الاستثمار، فإن هناك مجموعة من الموارد أثنى من الأموال مطلوبة وهي: المهارات، والتنظيم، والمعارف، والمعلومات، والتكنولوجيا، والمؤسسات.

٥٥ - وتعتبر استراتيجيات تنمية القطاع الخاص عنصراً أساسياً في جهود بناء القدرات، لأن الشركات تعد العناصر الأساسية للتغيير في الاقتصاد. ومن ثم، تعتبر استراتيجيات تنمية القطاع الخاص ومساهماتها في الحد من الفقر أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها تقرير التنمية الصناعية، ٢٠٠٤ والذي يولي، في هذا الصدد، بالسبل التي يمكن بفضلها تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر بمشاركة القطاع الخاص مشاركة أكبر في عمليتي التصميم والتنفيذ.

٥٦ - ورغم أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى سيتطلب استثمارات عامة ضخمة في النفقات العامة الاجتماعية، فسيستوقف استدامة تلك الأهداف إلى حد كبير على طبيعة استجابة القطاع الخاص لاستراتيجيات الحد من الفقر

وعلى ثباتها. فليس هناك من سبب يبرر إيقاف تنفيذ سياسات تنمية القطاع الخاص إلى حين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه فيما تبرز عادة أوراق استراتيجية الحد من الفقر - التي تشكل الأدوات الرئيسية للسياسة الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام، لا يولى سوى اهتمام ضئيل بكيفية تحقيق هذا القطاع بالتحديد للنمو. وتبين التجربة أنه ليس هناك "عصا سحرية" تتيح صيغة للاستجابة القوية للقطاع الخاص اللازمة لتخفيض فقر الدخل الأفريقي إلى النصف في فترة تزيد بقليل عن عقد واحد؛ غير أنه ينبغي أن تتصدى وقرات استراتيجية الحد من الفقر لأوجه القصور فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك التصنيع والإصلاح الهيكلي وبناء المؤسسات، حتى يتسنى ربط الأساسيات الجزئية والكلية ببعضها.

٥٧ - وتشمل وقرات استراتيجية الحد من الفقر التي وضعت مؤخرا تدابير ترمي إلى تحسين البيئة التنظيمية، فضلا عن أنها تستهدف بصراحة تحسين الإدارة والحد من الفساد باعتبار ذلك تدابير ذات أولوية تهدف إلى تحفيز استثمار القطاع الخاص. غير أن هذه الورقات يجب أن تذهب إلى حد أبعد من ذلك بإدراج سياسات للإنعاش الوظيفي للقطاع الخاص من أجل تعزيز القدرة على الإنتاج وأداء الإنتاجية. وفي هذا الصدد، يتعين أن تضطلع مؤسسات الهياكل الأساسية التكنولوجية والخدمات الإرشادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور حيوي، وشأنها في ذلك شأن تنفيذ سياسات تراعي الفروق بين الجنسين وتستطيع اغتنام الفرص التي تتيحها القواعد الخاصة والتفاضلية للنظام الدولي. كما أن لقطاعي الاقتصاد الريفي وغير الرسمي دورا حيويًا في الحد من الفقر، ولذلك ينبغي أيضا معالجتهما باهتمام بالغ.

٥٨ - ولا يزال إدماج السياسة التجارية في الاستراتيجية الشاملة يتسم بضعف كبير في حالة معظم وقرات استراتيجية الحد من الفقر. وذلك ما يشكل عائقا كبيرا نظرا لأن العديد من البلدان تقر حاليا بما يجتهد أن يترتب عن أوجه قصور القدرات التجارية من آثار ضارة. وتتطلب، بصفة خاصة، القدرة على الاستفادة من الشبكات العالمية للإنتاج، عن طريق المشاركة، مثلا، في ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وأجنبية، بناء القدرات الإنتاجية وتقديم الخدمات التكنولوجية مثل تلك المتصلة بالاختبار والمقاييس والتصديق والاعتماد. ويمكن بناء بعض هذه القدرات بفعالية أكبر على المستوى الإقليمي، ويمكن، بصفة خاصة، الاستعانة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتيسير هذه الجهود الرامية لبناء القدرات وتشجيع أشكال أكثر عمقا من الأعمال التجارية، والحكم، والتعاون مع الجهات المانحة في هذه الميادين.

٥٩ - ويتمثل جانب مهم من جوانب استراتيجيات تنمية القطاع الخاص في أنها توفر مزيداً من مناسبات الاجتماع وفرص التمويل من أجل تنفيذ أهداف أخرى من أهداف استراتيجيات الحد من الفقر. غير أن تجربة تكوين رأس المال في القطاع الخاص التي شهدتها السنوات العشر الأخيرة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي بالأحرى تجربة هزيلة: إذ لم يتجاوز متوسط النسبة حوالي ١٠ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت كانت أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعد فيه مصدرة صافية لرأس المال. ومما له دلالة في هذا الصدد أنه لا يولى للاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة رأس المال إلى الوطن اهتمام كبير في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، رغم أنهما يمثلان مصدرين هامين للنمو. وفي المقابل، يتوقف اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتشجيع إعادة المدخرات الخاصة إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على قيام صانعي السياسات فيها بوضع سياسات تستهدف تجاوز العوائق الهيكلية، وكذلك تشجيع الاستثمار على نحو نشط من خلال وسائل متنوعة منها إنشاء مراكز لتشجيع الاستثمارات ومجالس لزيادة الإنتاجية ذات الأثر الفعال.

٦٠ - وحيث أن أقل البلدان نمواً في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى معرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية، فمن المهم كذلك استخدام الآليات السوقية من أجل استيعاب الآثار السلبية للصدمات الناتجة عن شروط التبادل التجاري أو الكوارث الطبيعية من أجل تمكين القطاع العقاري المتسم بالضعف من تحمل مثل هذه الانتكاسات خلال تنفيذ الاستراتيجية. ويجب أن تنظر استراتيجيات الحد من الفقر في اعتماد آليات متنوعة مثل التعاونيات، وأنظمة التأمين، والصناديق الدائرية، بحسب أنواع الصدمات المحددة التي تتعرض لها البلدان، مما من شأنه أن يساعد على إعادة إحياء القدرات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار.

٦١ - ويهدف تقرير التنمية الصناعية كذلك إلى أن يسترشد به في وضع السياسات الصناعية السليمة بيئياً والتطلعية من حيث نشر التكنولوجيات الناشئة. ووفقاً لمعظم مؤشرات التلوث، يتزايد التدهور البيئي أولاً مع نمو الدخل، ولا يبدأ في الانخفاض إلا بعد أن يبلغ نقطة تحول حرجة. ولا يتم بلوغ نقطة التحول هذه فيما يتعلق بالطلب البيولوجي على الأكسجين، باعتباره قياساً لتلوث المياه، إلا في مرحلة متقدمة جداً من التنمية (دخل فردي سنوي يبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار). ويتم بلوغ نقطة التحول فيما يتعلق بالملوثات على الصعيد العالمي من قبيل ثاني أكسيد الكربون عند تجاوز معدل الدخل الملحوظ لدى البلدان الصناعية. وتدل كل هذه العناصر على أنه دون التدخل في هذا المجال، سيزيد التدهور البيئي سوءاً قبل أن يتحسن مستواه، هذا إن كان سيتحسن فعلاً - وذلك ما يؤدي إلى تأخير لا تستطيع بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أن تتحملة.

٦٢ - وتمثل آثار هذه الاستنتاجات على السياسة العامة وعلى المساعدة التقنية الدولية في أن التدخلات في مجال السياسات ينبغي أن تضطلع بدورها في المراحل الأولى من التنمية. ويدل التغيير الهيكلي، الذي ينطوي ضمنا على بلوغ معدلات النمو المطلوبة في الأهداف الإنمائية للألفية، على ضرورة إيجاد سبل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بدرجة تمكن بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من الحيلولة في وقت مبكر بما فيه الكفاية دون حدوث الضرر الناتج عن تلازم الصناعة والتلوث.

٦٣ - ويذهب تقرير التنمية الصناعية إلى أنه في حين ينبغي لصانعي السياسات في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مواجهة تحديات كبرى لدى بناء القدرات التكنولوجية لتجاوز هذه المشاكل، يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في دعم احتياجات هذه البلدان لبناء القدرات، بالمساعدة مثلا على نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا. ويتمثل، على المدى البعيد، عامل بالغ الأهمية من عوامل استيعاب التكنولوجيا الناشئة، فضلا عن نشر التكنولوجيا السليمة بيئيا في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في قيام القطاع الخاص بالاستثمار في هذه الميادين. وبالنظر إلى المستوى المتدني الحالي لنمو الأسواق في هذه المنطقة، سيتعين القيام بتدخلات ابتكارية على صعيد السياسات لضمان التخلص التدريجي من القيود التي تكبل تنمية القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لمد جسور حقيقية بين القطاع العام والمؤسسات الخاصة مثل الجامعات، ومختبرات البحث والتطوير، والشركات، التي استخدمت بنجاح في بلدان نامية أخرى.

٦٤ - ويتناول الجزء الثاني من تقرير التنمية الصناعية بالدراسة اتجاهات التنمية الصناعية في جميع أنحاء العالم ويوسع نطاق استخدام لوحة مؤشرات التنمية الصناعية التي استعملت في التقرير السابق بحيث تغطي على نحو أفضل البلدان والسنوات. ويشمل هذا الجزء أيضا مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي يعطي لمحة عامة على الصعيد العالمي لتنوع القدرة على التنافس الصناعي وتقييما للعناصر الرئيسية التي تؤثر على هذا الأداء.

سابعاً - تواجد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الميدان

٦٥ - واصلت المنظمة جهودها، سعياً إلى المساهمة على نحو أفضل في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، من أجل تعزيز تواجدها في الميدان الذي يعد عاملاً مهماً فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة التنفيذية للمنظمة. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، كانت المنظمة متواجدة في ٣٥ بلداً، وذلك بواسطة ٩ مكاتب إقليمية، و ٢٠ مكتباً قطرياً، و ٦ مراكز اتصال، منها ١٤ في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، و ٦ في الدول العربية،

و ٩ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٢ في أوروبا، و ٤ في أمريكا اللاتينية. وتكمل شبكة مكاتب تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا هيكل مكاتب المنظمة الميدانية.

٦٦ - وفي إطار عملية الأخذ باللامركزية، تم تفويض مزيد من السلطات إلى الميدان، وأسندت إلى بعض ممثلي اليونيدو مسؤولية الاضطلاع بدور قيادة فرق البرامج المتكاملة لليونيدو على الصعيد القطري، وعهد إليهم بالمسؤولية المالية العامة في هذا الصدد.

٦٧ - وفي سياق الجهود التي يقوم بها الأمين العام من أجل تعزيز التنسيق والأثر المتصل بالعمل على الصعيد القطري، تشارك اليونيدو على نحو نشط في التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر من أجل ضمان مراعاة الفرص التي تتيحها التنمية الصناعية مراعاة تامة في عملية وضع البرامج القطرية. وتشكل حالة السنغال مثالا جيدا عن مشاركة اليونيدو في وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذها، إذ تعمل اليونيدو باعتبارها الوكالة الرائدة لمنظومة الأمم المتحدة في السنغال فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وورقة استراتيجية الحد من الفقر من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك في أفقر منطقة في البلد (تامباكوندا). وتشمل على وجه الخصوص المرحلة الثانية من برنامج اليونيدو المتكامل للسنغال عنصرا للنهوض الصناعي (١,٣ مليون دولار) ويرتبط بصلات هامة بتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنمية القطاع الخاص. والمثال الآخر هو الكاميرون حيث تعمل اليونيدو باعتبارها الوكالة المنفذة الرئيسية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر في مجال تنمية القطاع الخاص.

٦٨ - وتسعى اليونيدو إلى التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة، رغبة منها في تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري واستجابة منها لمبادرات الأمين العام. وفي هذا السياق، بادرت اليونيدو ببدء حوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شأنه أن يساعد على تحديد أفضل سبل العمل المشترك.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩ - تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية أكثر من مجرد أهداف حددها المجتمع الدولي لبلوغ المستويات الدنيا للرفاه الإنساني والاجتماعي في البلدان الفقيرة. وتعتبر كذلك شروطا مسبقة أساسية يتوقف عليها تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة.

٧٠ - ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما خفض فقر الدخل إلى النصف، نموا اقتصاديا أسرع، وخاصة في البلدان التي بلغ فيها الفقر فعلا أسوأ مستوياته

وحيث بلغ الأداء الاقتصادي مؤخرًا أضعف درجاته. وتطرح أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، أكبر التحديات من حيث معدلات النمو اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أنه يتعين على ٣٠ بلدا من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المستعرضة تحقيق معدلات سنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي تتراوح بين ٢ و ٦ في المائة من أجل تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بفقير الدخل بحلول عام ٢٠١٥. على أن اقتصادات البلدان غير الساحلية أبعد من هذا الهدف، إذ تحتاج إلى معدل نمو سنوي بنسبة ٤,٩ في المائة.

٧١ - وللتنمية الصناعية دور حاسم في المساعدة على زيادة معدلات النمو. فهي القوة المحركة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في الإنتاج، وأهم مصدر للابتكار التكنولوجي ونشره. كما أنها تطور مهارات ومواقف جديدة في مجال العمل، وتحفز التغيير المؤسسي، وتعمل على نشر روح المبادرة الحديثة. وهي توفر، إضافة إلى زيادة الأجور، أفضل السبل لتحديث هيكل الصادرات وإرساء الأساس لزيادة الصادرات المستمرة. ويساعد التصنيع الناجح على إيجاد فرص العمل التي تحتاج إليها الاقتصادات الفقيرة لدى قيامها بتحرير العمل من الزراعة، سواء بطريقة مباشرة أو بتحفيز تنمية الخدمات الحديثة.

٧٢ - وهناك حاجة إلى عدد من التدخلات الخارجية والداخلية على صعيد السياسة بهدف تعزيز الصلة بين الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر، ونمو الإنتاجية على نحو سليم بيئيا. وتنفذ هذه التدخلات أساسا بإطلاق عنان إمكانيات النمو ويضع بالتالي الإطار اللازم لتنمية القطاع الإنتاجي. ويقوم بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما استراتيجيات تنمية القطاع الخاص، بدور هام من خلال تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية، والتغيير الهيكلي، والنهوض بقدرات التصدير. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع نشر التكنولوجيا وتوفير المنافع العامة المتصلة بها بدور أساسي في تحديث القدرات اللازمة للتنمية الصناعية. وفي هذا السياق، يعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصياغة استراتيجيات وطنية للحد من الفقر وفقا لاحتياجات بناء القدرات الإنتاجية للاقتصاد صدمات بالغة الأهمية على صعيد السياسة وهي مطلوبة حتى يمكن للبلدان النامية أن تخرج من مستنقع الفقر المتفشى الغارقة فيه.

٧٣ - وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه التنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك حاجة أشد إلى جهاز حكومي دولي مثل اليونيدو ويتولى توفير المنافع العامة على المستوى الدولي التي من شأنها تعزيز نمو الإنتاجية.

٧٤ - ولقد قامت اليونيدو، تنفيذًا للولاية المسندة إليها، بالنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باستعراض شامل للخدمات التي تقدمها حتى تضمن توافقها مع متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت الاستراتيجية المؤسسية لليونيدو والمعنونة: "تعزيز الإنتاجية من أجل التقدم الاجتماعي" كوسيلة لاقتراح نهج جديد لأنشطة اليونيدو وتدخلاتها مع التركيز بصورة أفضل على نمو الإنتاجية. وبذلك تعززت بشكل كبير آثار أنشطة اليونيدو ومساهماتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تتيح التجربة الإيجابية التي شهدتها اليونيدو في هذا الصدد، وأفضل ممارساتها وأنشطتها، دليلًا مفيدًا لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وتعمل اليونيدو على نحو نشط على استكشاف سبل التعاون مع باقي أجهزة منظومة الأمم المتحدة على مستوى المقر وعلى الأصعدة القطرية على حد سواء، سعياً لتعزيز المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباضطلاع اليونيدو بدور تنسيقي رئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية المستدامة، فإنها تلقى التشجيع لمواصلة دورها النشط في آليات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق، بما فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، والترويج لتماسك أفضل في السياسة المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية الذي يمكن تحقيقه من خلال جملة أمور منها وضع آلية طوعية مثل خطة مشتركة للأعمال التجارية بقصد معالجة النقص الحالي في توفير المنافع العامة مثل كفاءة السوق، والمعارف، والبيئة.

الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.B.13.
- (٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.B.22.
- (٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، رقم ٢٦٣٦٩.
- (٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية

مذكرة إعلامية

أولا - معلومات أساسية

- ١ - اشترك في تنظيم المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية (كونسبسيون، بشيلي، ٢-٥ آذار/مارس ٢٠٠٤) كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وحكومة شيلي، بدعم من المركز الدولي لعلم الوراثة والتكنولوجيا الأحيائية.
- ٢ - وتمثل الهدف العام للمنتدى في استكشاف إمكانات تنمية التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واجتمع المنتدى، على وجه الخصوص، للنظر في الفرص والتحديات المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، والقيود التي تؤثر على تنميتها ونشرها، وسبل ووسائل بناء القدرات فيما يتصل بالمهارات العلمية والتجارية، وإمكانات مساهمات التكنولوجيا الأحيائية في الصناعة، وآليات نقل التكنولوجيا.
- ٣ - ولقد جاء عقد المنتدى على أساس التزام أساسي من لدن الأمم المتحدة ومؤسساتها بتعزيز التكنولوجيا الأحيائية من أجل تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة. وعرض، على وجه الخصوص، الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١^(١) من برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ موجزا لاحتمال مساهمة التكنولوجيا الأحيائية في التنمية المستدامة بزيادة توفير الأغذية، والمواد المتجددة، وتحسين الصحة البشرية، وتعزيز حماية البيئة.
- ٤ - وركزت مساهمة اليونيدو في المنتدى على التكنولوجيا الأحيائية الصناعية وتطبيقاتها المحتملة من أجل زيادة الإنتاجية، والإدارة البيئية الفعالة، وتعزيز سبل العيش المستدامة للتخفيف من حدة الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ أسند ولاية صريحة إلى اليونيدو فيما يتعلق بالإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الأحيائية.

ثانيا - المنتدى ونتائجه

- ٥ - سبق تنظيم المنتدى عقد أربعة اجتماعات إقليمية شملت أفريقيا (نيروبي، آذار/مارس ٢٠٠٣)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (برازيليا، تموز/يوليه ٢٠٠٣)، وأوروبا (فيينا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وآسيا والمحيط الهادئ (شينغودو، الصين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣). وقد أتاحت القضايا المتنوعة والأفكار المتعلقة بالمبادرات المحتملة التي

أثيرت في الاجتماعات الإقليمية، فضلا عن المعلومات المفصلة عن كل منطقة، معلومات أساسية فنية هامة تم تداولها ومناقشتها خلال المنتدى. وتم تنظيم برنامج المنتدى في إطار جلسات عامة، واجتماعات موازية، وأفرقة عاملة. وعولجت المجالات الموضوعية التالية:

- التكنولوجيا الأحيائية، والأدوية الأحيائية، والصناعة الصحية.
- التكنولوجيا الأحيائية وصناعة الأغذية الزراعية.
- التكنولوجيا الأحيائية، والتنوع البيولوجي، والصناعة الأحيائية.
- نقل التكنولوجيا.
- التجارة، وتنظيم التكنولوجيا الأحيائية وقبولها الاجتماعي.
- الحراجة.
- السلامة البيولوجية (السلامة البيولوجية: تسخير تكنولوجيا المعلومات لدعم اتخاذ القرار والسلامة البيولوجية: الآليات الكفيلة بضمان الامتثال للأنظمة).
- التعاون بين الوكالات.
- أعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٦ - وحضر أعمال المنتدى حوالي ١ ٥٠٠ مشارك من أكثر من ٨٠ بلدا مع تمثيل عدد من الدول على المستوى الوزاري. ومثل العديد من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات كبار الموظفين، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحضر أيضا ممثلون لعدد من المنظمات غير الحكومية.

٧ - وخلال العملية التحضيرية وخلال المنتدى ذاته، تم تحديد عدد من الحواجز التي تعوق تقدم التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية. بما في ذلك: عدم ملاءمة الموارد البشرية (على سبيل المثال فيما يتعلق بالبحوث والتجارة والإدارة) والموارد المادية (على سبيل المثال، في الهياكل الأساسية والمرافق)؛ والمستويات المنخفضة للدعم المالي والاستثمار؛ وانعدام أدوات السياسة (على سبيل المثال، العلم والتكنولوجيا، والتنظيم، والاستثمار) والقدرات على ممارسة الرقابة التنظيمية (على سبيل المثال، السلامة البيولوجية، وحماية الملكية الفكرية، والتجارة)؛ والاستفادة من المعارف والتكنولوجيا بشكل محدود.

٨ - وحدد بيان ختامي اعتمده المنتدى المجالات الأربعة الرئيسية التالية لمبادرات ومقترحات جديدة يتعين إمعان النظر فيها وتطويرها من لدن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها ورهنا بموافقة مجالس إدارتها، والشركاء الإنمائيين الدوليين الآخرين، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص:

(أ) تكوين منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، يجمع بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، بالإضافة إلى ممثلي الدوائر الحكومية والصناعية والعلمية، ويكون بمثابة منبر دائم لإجراء حوار واسع بشأن التكنولوجيا الأحيائية وسبل جني فوائدها لتطوير البلدان النامية؛

(ب) إنشاء شبكة للمعلومات وقاعدة بيانات بشأن ما تحزره أنشطة التكنولوجيا الأحيائية حاليا من تقدم في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، بالإضافة إلى معلومات عن الأسواق يجري توفيرها على الصعيد العالمي لتقييم التكنولوجيا وإمكانات استيعاب السوق لمبادرات جديدة، بما في ذلك، في جملة أمور، تحديد الشراكات وتيسيرها؛

(ج) تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل بناء القدرات؛

(د) دراسة أثر وسبل تيسير الاستفادة من الملكية الفكرية من أجل تشجيع استغلال التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية ونشرها فيها.

٩ - وكمتابعة للمنتدى، تتمثل المهمة الرئيسية في اقتراح إجراءات ملموسة تدخل في نطاق المجالات الإطارية الأربعة الواردة في البيان الختامي. وقد قدمت نتائج المنتدى خلال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس التنمية الصناعية لليونيديو، الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. وطلب المجلس، في مقرره IDB.28/Dec.6 المعنون "المنتدى العالمي للتكنولوجيا" والمعتمد في الجلسة العامة ٦ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ المدير العام إلى مراعاة البيان الختامي الصادر عن المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية لدى التخطيط لأنشطة المتابعة ذات الصلة وتنفيذها مراعاة تامة في إطار ولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

الحواشي

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويباته)، القرار ١، المرفق الثاني.